الأمم المتحدة
S/PRST/2013/14

مجلس الأمن

Distr.: General
23 August 2013
Arabic
Original: English

## بيان من رئيسة مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام عن السودان“، أدلت رئيسة مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن دعمه المستمر للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بهدف تيسير قيام السودان وجنوب السودان بتنفيذ اتفاقاتهما الثنائية والامتثال لمتطلبات خريطة طريق الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦. ويشير المجلس في هذا الصدد إلى البيان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٩ تموز/يوليه، والبيان الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٢٢ تموز/يوليه، والآليات التي بينها الرئيس تابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، في رسالته المؤرخة ٩ حزيران/يونيه والموجهة إلى الرئيس عمر البشير والرئيس سلفا كير. ويرحب المجلس أيضا بتمديد ولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء التحديات المستمرة أمام تنفيذ اتفاقات تعاون ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ويدعو جميع الأطراف إلى القيام بصورة عاجلة بما يلي: (١) التنفيذ الكامل والفوري لاتفاقات تعاون ٢٧ أيلول/سبتمبر وكافة الاتفاقات ذات الصلة؛ (٢) الاستخدام الفعال للآليات المشتركة وسائر الآليات المنشأة لذلك الغرض؛ (٣) التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ (٤) الامتناع عن القيام بأي أعمال تخالف هذه الأهداف.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن القرار ٢٠٤٦ يحظر على الدولتين، في جملة أمور، القيام بدعم أي جماعات متمردة تعمل ضد الدولة الأخرى ويشير كذلك إلى

230813 230813 13-43933 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاتفاقات ذات الصلة المبرمة بين السودان وجنوب السودان لتلك الغاية. ويرحب المجلس بإنشاء آلية التحقيق المخصصة وبدء عملها للنظر في الادعاءات بحدوث ذلك الدعم والتزام الحكومتين بقبول ما تتوصل إليه الآلية من نتائج.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي للقيام بصورة نهائية بتحديد خط الوسط للمنطقة المتروعة السلاح على الأرض، ويكرر تأكيد أن خط الوسط للمنطقة المتروعة السلاح لا يمس بأي حال من الأحوال بالمركز القانوني للحدود سواء حاليا أو في المستقبل، ولا بالمفاوضات الجارية التي تتناول المناطق المتنازع عليها والمطالب بها ومسألة ترسيم الحدود. ويرحب المجلس بالالتزامات التي أعلنتها الحكومتان بقبول النتائج التي يتوصل إليها الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي.

”ويحث مجلس الأمن حكومتي السودان وجنوب السودان على مواصلة الحوار لكفالة استمرار نقل النفط من جنوب السودان، ويحث حكومة السودان على تعليق أي أعمال تجري لوقف نقل النفط من جنوب السودان بغية تمكين تلك الآليات من إكمال عملها.

”ويؤيد مجلس الأمن النداءات الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل التعاون التام مع ما تقوم به اللجنة المشتركة للتحقيق والتحري في منطقة أبيي للتحقيق في مقتل أحد أفراد حفظ السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وسلطان قبائل دينكا نقوك.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الحالة غير المستقرة إطلاقا في منطقة أبيي ويشدد على ضرورة قيام الطرفين فورا بتنفيذ الجوانب المتبقية من اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي، وذلك بصفة خاصة لحل النزاع بشأن مجلس منطقة أبيي والقيام فورا بإنشاء إدارة منطقة أبيي وجهاز شرطة أبيي. ويشير المجلس إلى ما قضى به في القرار ٢٠٤٦ من أنه يجب على الطرفين القيام فورا باستئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى العمل سريعا لنزع سلاح القوميات في أبيي وفقا لقرار لجنة الرقابة المشتركة في أبيي بتحويل أبيي إلى منطقة خالية من السلاح وهو ما رحب به في القرار ٢١٠٤.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (قطاع الشمال) إلى وقف الأعمال العدائية والشروع في محادثات مباشرة لوضع حد للنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويدعو مجلس الأمن أيضا الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال عنف ضد المدنيين، والتعجيل بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن وغير معاق من أجل تسليم المعونة الإنسانية بصورة كاملة إلى جميع المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المساعدة الإنسانية، وإلى الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أنه لا بد من محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات ومخالفات القانون الدولي لحقوق الإنسان“.